

من وثائق "إلى الأمام"
المرحلة الثانية: 1980 . 1994
الخط التحريفي
الطور الثاني: 1985 . 1994

حول مسار الثورات الاشتراكية في العالم الثالث

- تفكير انطلاقا من مأساة يناير 1986 في جنوب اليمن - *

لقد عاش كل الثوريين العرب، وخاصة منهم المناضلون الثوريون الماركسيون اللينينيون، مأساة يناير 1986 في عدن، كصدمة. فما هي هذه الثورة التي كانت تمثل، بالنسبة لنا، منذ 17 سنة، المنار الوحيد الحقيقي للاشتراكية في العالم العربي، تنفجر في تمزق دموي، كادت خلاله أن تقضي على نفسها، وخرجت منه منهوكة بشكل خطيرا!

خلال تلك الأيام العشرة المروعة من يناير، تذكر العديد منا، والحسرة والقلق يمزق قلوبهم، النهاية المأساوية للحكم الثوري في غرينادا، الذي مات بسبب تمزقه الداخلي الانتحاري قبل أن يدفن العدوان الامبريالي الأمريكي جثته، كما قال ذلك فيديل كاسترو. وما

الهامش الذي يحمل علامة (*) هو من وضع موقع 30 غشت، أما الهوامش المرقمة فهي أصلية في النص.

* . صدر هذا المقال باسم مستعار (ن.و) (في الحقيقة يتعلق الأمر بأبراهام السرفاتي)، في مجلة "إلى الأمام" السلسلة الجديدة.

ويعتبر المقال ذا أهمية قصوى، وإن كان غير موقع باسم المنظمة، من حيث الأطروحات التحريفية الجديدة التي قام بصياغتها، وشكلت نبراسا للخط الإيديولوجي التحريفي. وتشكل إلى جانب وثيقة "تأملات نظرية" لنفس الكاتب، نصا أساسيا في مجال الإيديولوجية التحريفية الجديدة، وهذا المقال بانطلاقه من أحداث دموية باليمن الجنوبي، قام بمجموعة من المراجعات مست الخط الإيديولوجي السابق للمنظمة الماركسية - اللينينية المغربية "إلى الأمام"، سواء فيما يتعلق بالاتحاد السوفياتي أو الصين الشعبية أو الأحزاب الشيوعية في أوروبا وآسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية، وفي العالم العربي، إضافة إلى تشويه مواقف منظمة "إلى الأمام" الماركسية - اللينينية، فيما يخص التحريفية العالمية، وعموما الخط الإيديولوجي للمنظمة، وهو بهذا القدر من الأطروحات التحريفية، يشكل هذا المقال أهمية كبرى لمن أراد دراسة الخط الإيديولوجي التحريفي الجديد، إسوة بشقيقه مقال "تأملات نظرية"، الذي قام بمهاجمة النظرية اللينينية للحزب الثوري، وكذا المشروع التاريخي للبروليتاريا .

كان من بد في التفكير أيضا في التمزقات الدموية للحكم الثوري في أفغانستان سنة 1979، حيث كادت سياسة التدمير الذاتي المنتهجة من طرف حفيظ الله أمين أن تؤدي إلى نفس النهاية، لولا التدخل السوفياتي في دجنبر 1979، ذلك التدخل الذي نعرف ثمنه الباهظ على المستوى الدولي. وكيف لا يمكن ان نفكر أيضا في الجنون الدموي لنظام بولبوت في كمبوديا!

هل محكوم على الثورة أن تلتهم أبناءها، كما وقع في محاكمات موسكو في الثلاثينات؟ وتبدو المسألة أكثر سوءا بالنسبة للثورات في العالم الثالث، حيث البروليتاريا أضعف بكثير مما كانت عليه في روسيا، وحيث الحكم الثوري الناشئ أو الحديث العهد، لا يستطيع بعد أن يستند إلى هيمنة حقيقية للطبقة العاملة في المجتمع الاشتراكي المراد بناؤه، من أجل توطيد الطريق نحو الاشتراكية، وتجاوز مثل ذلك الجنون التدميري. هل محكوم على الثورات تحت راية الاشتراكية في العالم الثالث، إما بالتراجع التدريجي نحو رأسمالية الدولة، وفي النهاية الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي، أو الوصول إلى تلك النهايات الدموية والانتحارية؟ هل محكوم مسبقا على الحزب الثوري الذي نعمل على بنائه أن يسقط في قبضة أشخاص مثل علي ناصر محمد، برنارد كورد، حفيظ الله أمين، وبول بوط؟ وبدقة أكبر بالنسبة للعالم العربي، وكما كتب ذلك مثقف تقديمي مغربي، هل الثورة في جنوب اليمن، ومعها " اليسار الجديد"، لم تكن سوى حلم لا مستقبل له؟

تلك، هي الأسئلة الجوهرية التي سنحاول الإجابة عليها في هذا المقال، وسنتطرق لهذه القضايا في الترتيب المعاكس ل طرحنا لها أعلاه.

وقائع الثورة في جنوب اليمن

لا يمكن تقييم الثورة في اليمن الجنوبي دون مقارنتها مع تشكل الدولة البرجوازية للرأسمالية التبعية في اليمن الشمالي، ذلك أنه، وأريد هنا التأكيد على ذلك، لا يجب مقارنة الثورات الشعبية والبروليتارية لهذا القرن السائرة نحو الاشتراكية بمثل أعلى مطلق، بل يجب وضعها في إطار ديناميتها التاريخية من جهة، وبالمقارنة مع البدائل الملموسة الممكنة (وتلك مسألة أكثر وضوحا بالنسبة للعالم الثالث). وإن التصرف بشكل مغاير هو تصرف لا مسؤول إزاء الشعب.

إن بناء الدولة البرجوازية، في اليمن الشمالي والجمهورية الشعبية الديمقراطية لليمن الجنوبي، تم تقريبا في نفس الوقت، انتهاء الحرب الأهلية في الشمال في 23 مارس 1970، انتصار الحركة التصحيحية التي أدت إلى نشوء الدولة الشعبية في الجنوب في 22 يونيو 1969، " لذلك فإن مقارنتها تكتسب مغزى كبيرا "، لكن للقيام بذلك بموضوعية، لابد من طرح المعطيات التالية¹

	اليمن الجنوبي	اليمن الشمالي
السكان: تقدير سنة 84	2 مليون	8,5 مليون
مجموع المساحة	222000 كلم مربع	195000 كلم مربع
النسبة المئوية للأراضي القابلة للزراعة	1%	8%

في الوقت الذي كثرت فيه الإشاعات حاليا، حول الاستعداد لتفويت ما لا يقل عن 20 شركة عمومية مربحة إلى الكمبرادور الكبار، نؤكد هنا المغزى الملموس لأرقام العمود الأخير، ولنحاول توضيح ذلك للقارئ المغربي، من الناحية الفلاحية، وإذا لم نأخذ بعين الاعتبار أنهما يطلان على البحر الأحمر في الشمال، والمحيط الهندي في الجنوب، فإن اليمن الجنوبي، يوجد في أحسن الأحوال، بالنسبة لليمن الشمالي، تقريبا في وضعية ورزازات بالنسبة للأودية الشمالية للأطلس الكبير.

زيادة على ذلك، فقد فصلت الامبريالية البريطانية اليمن الجنوبي عن الشمال في بداية القرن الأخير، بهدف واحد، وهو توفير مجال صحراوي لموقعها الاستراتيجي في عدن على طريق الهند. وقد احتفظ باليمن الجنوبي في هذه الحالة حتى استقلاله في 30 نونبر 1967، حيث ترك المستعمر البريطاني عند خروجه اقتصادا مفككا بسبب انتفاخ مدينة عدن، هذه المدينة التي أصبحت معطلة بسبب إغلاق قناة السويس - في مواجهة إقطاعيات باقي البلاد! لكن تمت إقامة "جمهورية الأعيان" في شمال اليمن- تحت وصاية

1. كل المعلومات حول اليمنيين إلى حدود نهاية السبعينات أخذت من كتاب جماعي تحت إشراف ج. شلهود (J. Chelhod) بعنوان جنوب الجزيرة العربية (L'Arabie du sud) الجزء 11، القسم 3 (باريس 1984). المعلومات المتعلقة بالثمانينات مأخوذة من تقرير "س. تروني" حول هذين البلدين نشر في (jeunes nations)، أبريل 1984.

الرجعية السعودية - حيث انضافت إلى الأوليغارشية القبلية التي استمرت في البوادي برجوازية تجارية اغتنت بفضل تجارة الاستيراد والمضاربة. وعلى عكس ذلك حطم الحكم الثوري، منذ نونبر 1969، الهيمنة الاقتصادية للإمبريالية وشركائها المحليين، عبر تأمين الشركات الكبرى خاصة الأجنبية، في جميع القطاعات الأساسية، التي كانت تجعل من عدن منطقة أجنبية محصورة (ما عدا معمل تكرير النفط الذي أمم في فاتح ماي 1977). وفي خريف 1970، نظم الحكم الثوري، بواسطة التنظيم الثوري المنبثق عن جبهة التحرير الوطنية - الذي شكل النواة الرئيسية للحزب الاشتراكي اليمني - نظم الانتفاضات الفلاحية ضد كبار الملاكين "الإقطاعيين- القبليين"، هذه الانتفاضات الجماهيرية التي استمرت حتى 1971، وأدت إلى التحطيم التام للبنيات الإقطاعية - القبلية.

إن نتائج ذلك على المستوى الاقتصادي واضحة. كريستيان تروبي (Christian Troubé) في مقاله المشار إليه في الهوامش يقدم، في سنة 1984، نسبة 10% كمعدل للنمو السنوي للنتائج الوطني الخام خلال العشر سنوات الأخيرة في اليمن الجنوبي، بينما ظلت ما بين 1 و 1,5% في شمال اليمن. يجب الملاحظة هنا، أن تلك النسبة كانت تميل نحو الانخفاض في هذا البلد الأخير، بموازاة انخفاض أثمان النفط (والكل يعلم مدى مساعدة العربية السعودية لنظام اليمن الشمالي)، غير أن الفرق بين الشمال والجنوب في الميدان الاجتماعي أسطع بكثير (نسجل هنا أن الدولتين انطلقتا في الستينات من نفس المستوى المتدني جدا في ميدان التعليم والصحة).

في ميدان التعليم:

- في اليمن الجنوبي: كان عدد الأطفال الممدرسين 250000 في 1978 وكان الهدف على المدى القريب في بداية 1984 هو تمدد 90% من أطفال 7 سنوات (أولاد وبنات) وتوفير المدرسة ل 400000 تلميذ، وذلك باستعمال رجال التعليم من جنوب اليمن بشكل رئيسي (إن تطبيق نفس النسبة على المغرب، ستعطي 5 مليون تلميذ!).

وعلى كل حال، فإن جامعة عدن، التي أسست سنة 1970، وضمت 150 طالبا آنذاك (في علم التدريس)، أصبحت تحتوي على 2500 طالب، وخمس كليات سنة 1978.

ب- في اليمن الشمالي: وكما لاحظ ذلك تروبي (الذي يحاول تحجيم الخلاصات التي يمكن استخراجها من هذه الفروقات)، فإنه " ليس هناك أكثر من 20% من الأطفال الممدرسين، ونادرة هي المدارس التي توفر السلك الكامل المتكون من ست سنوات دراسية"، أما المعلمون فثلاثة أرباعهم مهاجرون أساسا من مصر.

- في ميدان الصحة:

أ- اليمن الجنوبي: كان يتوفر سنة 1984 على 29 مستشفى، و 18 مركزا صحيا، و 42 مستشفى للولادة، 300 مركزا للصحة القروية تتركز في الجماعات القروية على "حراس الصحة" المتطوعين، والذين اختارتهم هذه الجماعات وفرت لهم الدولة تكوينا أساسيا كتقنيين في ميدان الصحة (إنهم في أغلبيتهم معلمون). أما الأهداف فهي التالية: تغطية صحية ل 85% من مجموع السكان في نهاية العشرية الحالية، تلقيح 85% من الأطفال الذين يقل سنهم عن 5 سنوات، وضع نظام للصحة المدرسية، محاربة سوء التغذية والأمراض، تطوير سياسة للصحة في مرحلة ما قبل الولادة.

ب- في اليمن الشمالي: على عكس ذلك، وحسب نفس الكاتب: "باستثناء بعض المستشفيات في المدن الكبيرة، فإن مراكز الصحة النادرة، والمستخدمون قليلي العدد، وأجانب في كثير من الأحيان (سودانيون ومصريون)" لذلك فإن التغطية الصحية للبلاد لم تتجاوز سنة 1984: 10% من السكان!!

إن هذه الأرقام لا تحتاج إلى تعليق، ومع ذلك، فإن اقتصاد اليمن الجنوبي، ما زال يعاني من مواطن ضعف عديدة وهامة، والأساسي منها هو - كما في الشمال، لكن مع عوائق طبيعية أخطر بكثير- عجز الميزان التجاري ودين خارجي ثقيل. ومن أجل مواجهة هذه الصعوبات، حاولت حكومة علي ناصر محمد في السنوات الأخيرة، القيام بتقارب اقتصادي مع جيرانها في الشمال، ومن ضمنهم العربية السعودية، مما أدى إلى الخلافات وسط الحزب الاشتراكي اليمني. إن آخر عرض نشر لعبد الفتاح اسماعيل، في نونبر 1985، طرح بالضبط مبادئ توجه آخر (انظر بيروت المساء، العدد 190، 24 مارس، 1986). لكن لنؤكد المكتسبات: هل تستطيع " ثورة قصر"، مهما كانت، أن تمحو تحولا عميقا للمجتمع، كما حصل في اليمن الجنوبي؟ إن الجواب على هذا التساؤل تقدمه متانة الهياكل الاشتراكية لهذا البلد،

وكون التوجه الاشتراكي لم يوضع محط التساؤل في أي لحظة خلال المواجهة الدامية في يناير 1968، وتمكن الحزب الاشتراكي اليمني والحكم الثوري من تضييد جراحهما، والاستمرار في طريق بناء الاشتراكية، وتوطيد العلاقات الأخوية مع القوى الثورية الماركسية- اللينينية العربية والبلدان الاشتراكية في العالم، مؤكدين بذلك موقعها الهام في إطار حركة التحرر العربية.

"اليسار الجديد" العربي ليس مأزقا ولا هدفا في حد ذاته

إن "اليسار الجديد" العربي (ونعني القوى التي تنتسب للماركسية اللينينية التي تشكلت في نهاية الستينات في عدد من الدول العربية، على يسار الأحزاب الشيوعية العربية الأرثوذكسية) كان يستجيب لضرورة ثورية ملموسة، ألا وهي، تجاوز العجز الذي كانت تعرفه آنذاك أغلبية الأحزاب الشيوعية العربية تحت هيمنة الإيديولوجيات التحريفية، وخاصة حول الثورة الفلسطينية وتمفصلها مع الصراع الطبقي في مختلف البلدان العربية.

هل يمكن القول أن هذا "اليسار الجديد" العربي قد فشل في مهمته؟ لا، أبدا. إن الثورة في اليمن الجنوبي نفسها لم تنجح، ولم تستطع أن تتطور، إلا لأن مناضلي جبهة التحرير الوطني اليمنية الجنوبية الذين كانوا مرتبطين بحركة القوميين العرب، عرفوا نفس التطور نحو الماركسية اللينينية التي أغنتها الإسهامات الثورية لحركة القوميين العرب، واستطاعت الإفلات من التأثيرات التحريفية، وكذلك لأن هؤلاء المناضلين طبقوا بشكل خلاق في الظروف الملموسة لجنوب اليمن، المفهوم اللينيني للثورة المستمرة عبر مراحل. أما داخل الثورة الفلسطينية، فهل لم تلعب القوى الثورية المنبثقة من نفس التيار التجديدي، ومازالت، دورا حاسما في الوقوف سدا في وجه الاتجاهات الاستسلامية للبرجوازية الفلسطينية؟ وهل لا تلعب الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، التي استطاعت، في نظري، أن تستوعب أحسن من غيرها، المبادئ والمفاهيم الأساسية للماركسية - اللينينية والحركة العمالية، في الشروط الملموسة للثورة الفلسطينية والثورة العربية، دورا أساسيا في عملية إعادة بناء وحدة منظمة التحرير الفلسطينية على أسس ثورية ومكافحة، وفي نفس الوقت في تجميع كل القوى الماركسية اللينينية الفلسطينية؟ وفي المشرق العربي، حيث

تشكلت منظمات ماركسية لينينية تنتمي إلى نفس التيار، إن مصيرها كان وما زال مرتبطا في رأيي بعاملين أساسيين:

أ- قدرتها الذاتية على التجذر في الجماهير الكادحة، وخاصة الطبقة العاملة، وذلك عبر التجاوز الإيديولوجي والتنظيمي لأصولها البرجوازية الصغرى، هذه القدرة المرتبطة حاليا بقدرتها على بلورة خط سياسي ثوري، يستجيب للضغوطات الملموسة للثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية في التشكيلة الاجتماعية التي تمارس داخلها.

ب- العلاقة الجدلية بين هذا العمل وقدرة أو عجز الحزب الشيوعي لهذه التشكيلة الاجتماعية على التجديد الثوري.

ملاحظة: يجب ان أوضح هنا هذه النقطة الثانية. لقد ظن عدد منا، أن تشكل هذا "اليسار الجديد" الماركسي-اللينيني، كان يستجيب، ليس فقط لمواجهة التيار التحريفي في العالم العربي، ولضرورة بلورة مستقلة لنظرية وممارسة ثورية بروليتارية تتلاءم والواقع الملموس لبلداننا، ولكن أيضا لضرورة الابتعاد، بل القطيعة مع الحركة الشيوعية العالمية التي كانت آنذاك تحت هيمنة الحزب الشيوعي السوفياتي، الخاضع هو بنفسه للتحريفية. يظهر أنه يمكن، ويجب أن نصحح اليوم، هذا التصور الثاني (رغم أننا في الواقع لم نصل كمنظمة إلى مثل هذه القطيعة).

وكما سألنا ذلك، في دراسة مقبلة حول المؤتمر 27 للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي، فإن الاتجاهات التحريفية والتقنوقراطية التي كانت مهيمنة في قيادة الحزب في الستينات والسبعينات قد تجوزت في جانبها الأساسي، بفضل حركة عميقة منبثقة من الشرائح الطليعية للطبقة العاملة السوفياتية المدعومة من طرف أحسن مثقفها، وقد وجدت هذه الحركة تجسيدها في المؤتمر 27. وبموازاة ذلك، فإن عددا متزايدا من الأحزاب الشيوعية في العالم الثالث -وتحت تأثير الثورات الكوبية والفيتنامية والنيكاراغوية، وكذلك في المشرق، بسبب تأثير الثورة اليمنية الجنوبية واليسار الجديد الفلسطيني - بدأت تسير في طريق التجديد الثوري في نفس الوقت الذي تدعم فيه علاقاتها مع الحركات الشيوعية العالمية التي تعيش هي نفسها مرحلة التجديد. وأظن، أن واجبنا كثوريين ماركسيين لينينيين مغاربة وعرب، هو المساهمة في هذا التجديد، وليس الابتعاد عنه، وذلك في

الشروط الملموسة لبلادنا، وبالحفاظ على الاستقلالية النفيسة، السياسية، والفكرية، والتنظيمية، التي أدينا لاكتسابها ثمنا غاليا.

وهكذا، فإن الحزب الشيوعي اللبناني، وهو أول حزب شيوعي عربي ولج طريق التجديد، و قد استطاع منذ مؤتمره في 1968، أن يتجاوز بعض معيقاته الرئيسية السابقة، خاصة حول القضية الفلسطينية، ودور الكفاح المسلح في الثورة اللبنانية، وفي حين يظهر أن منظمة العمل الشيوعي في لبنان، رغم إسهامها الإيديولوجي ومساهمتها العملية في الحركة الوطنية اللبنانية، لم تتمكن أن تتجاوز بشكل جذري تأثير أصولها الاجتماعية. أما في العراق، فإن الانشقاق المؤقت للحزب الشيوعي العراقي، قد لعب ولا شك، بجانب التطورات الموضوعية للصراع الطبقي، وكفاح التحرر الوطني الكردي بالخصوص، دورا في التجديد العميق الذي عرفه هذا الحزب الذي يتجسد بالخصوص في كفاحه الملموس، ومواقفه الواضحة حول ضرورة قيادة البروليتاريا للثورة الوطنية الديمقراطية، وكذلك مواقفه من الحقوق الوطنية للشعب الكردي (انظر استجواب محمد عزيز، الأمين العام للحزب الشيوعي العراقي في العدد 9 من مجلة النهج).

في المغرب العربي أو العربي البربري؟

لقد حان طرح هذا السؤال على أنفسنا. إن الوضعية مختلفة جدا عن المشرق، نظرا للتخلف الهام للقوى الثورية في هذه المنطقة.

في تونس: إذا فشل المنتسبون للماركسية اللينينية التي نشأت في النصف الثاني من الستينات فشلا تاما، فإن ذلك يرجع في نظري إلى كون مشروعها التجديدي بالنسبة للتحريفية المحلية، وخلافا لمجموع "اليسار الجديد" العربي، ومن ضمنه الحركة الماركسية-اللينينية المغربية، عوض أن يرتبط بصعود الحركة الثورية العربية خلال تلك السنوات، ظل مرسوما بأفكار الحركة الطلابية الفرنسية، لكن هل يستطيع الحزب الشيوعي التونسي أن يتحرر من ماضيه التحريفي الثقيل؟

في الجزائر: إن القوى الثورية المنتسبة للبروليتاريا، إما داخل حزب الطليعة الاشتراكية - الذي لم يتحرر بعد بشكل كاف من أخطاء الماضي الخطيرة- أو خارجه، وهي قوى لم تستطع بعد التخلص من إيديولوجيات يسراوية مختلفة، إن هذه القوى ما زال ينتظرها

طريق طويل وشاق، لكي تتمكن من تنظيم الطاقات الثورية الهائلة والمجيدة للبروليتاريا وبجانبها الفلاحين الجزائريين، وذلك في الشروط المعقدة لنظام برجوازية الدولة في هذا البلد الشقيق.

أما في المغرب: فمن المعلوم - ولن نقدم هنا حصيلة 16 سنة من نضالات الحركة الماركسية اللينينية المغربية - إن هذه الحركة، إن كانت ما تزال تحمل بصمات أصولها الاجتماعية فإنها مع ذلك، ورغم عواصف القمع وطغيان الشوفينية، تلعب دورا ضروريا ولا يستهان به في المخاض العسير للقوى الثورية المغربية في عملية بناء حزب شيوعي حقيقي للبروليتاريا المغربية (من شأنه، بالخصوص، أن يستوعب الإسهامات البروليتارية لكفاح الحزب الشيوعي المغربي لسنوات 1945-1956). وما هو يا ترى، المصير الذي كانت ستعرفه راية الماركسية- اللينينية في بلادنا، لولا هذه الحركة؟ إن المسائل واضحة جدا لتستحق الجواب على هذا السؤال، ولا يمكن تفسير، من ضمن مسائل أخرى، طاقة التطور نحو الاشتراكية العلمية الكامنة عند اليسار الديموقراطي الثوري، إذا لم نأخذ ذلك بعين الاعتبار.

إلا أن هذا المكسب نفسه، يؤكد أكثر، مسؤولية الحركة الماركسية - اللينينية المغربية أمام التاريخ، في هذه المرحلة بالذات.

في هذا الظرف، الذي تخضع فيه الساحة السياسية بأكملها للشوفينية و الإصلاحية المتملقين (ومن ضمنهم علي يعتة، الذي يعبر هو بنفسه على بنية حزب التقدم والاشتراكية الذي يخضع لهيمنة العناصر التقنوقراطية المنبثقة من الفئة العليا من البرجوازية الصغرى)، وفي الوقت الذي يزداد فيه اضطهاد الطبقات الكادحة، فإن بروز بديل ثوري بروليتاري، لن يصبح ممكنا، إلا إذا تجاوزت أنوية هذه الحركة التي نجت من القمع ومن أخطائها - ومن بينها منظمة إلى الأمام - بشكل نهائي وبسرعة، أصولها البرجوازية الصغرى، لتعمل بصبر وتصميم وعمق وسط الجماهير الكادحة، وفي المرتبة الأولى حاليا وسط الجماهير العمالية في الداخل والهجرة (إن العمل وسط الهجرة يرتبط بأهداف العمل الثوري والتنظيمي وسط الجماهير الفلاحية في مناطق المهاجرين الأصلية)، ولتفتح في نفس الوقت على رياح التفكير والنقاش والبحث الإيديولوجي والنظري

الملموسين، وذلك على قاعدة مجهود مستمر، ومكثف، لتعميق المادية التاريخية، انطلاقاً من معرفة معمقة أكثر فأكثر للواقع الملموس لبلادنا، وللماضي المجيد، لنضالات الجماهير الشعبية المغربية ضد اضطهاد المخزن والاستعمار ثم الاستعمار الجديد.

حول الثورات الاشتراكية في العالم الثالث

لنطرح أولاً هذا المشكل بدم بارد وبروح المسؤولية: هل يمكن القول أن الثورات الاشتراكية في العالم الثالث أو أغلبها، قد أدت، وستؤدي إلى ذلك الانحلال الدموي الذي أدانه فيديل كاسترو تحت اسم "البولبوطية"؟ وإذا كان من الضروري تحليل الظلال التي خيمت على التجارب الاشتراكية، فلا بد قبل ذلك من التذكير بالجوانب المشرقة.

1) الجوانب المشرقة

هل يمكن أن ننسى كوبا وفيتنام والكفاح البطولي لنيكاراغوا اليوم؟ في البلدين الأولين، وقد توفرت فيها الثورة على وقت طويل نسبياً، فإن الثورتين تمكنتا من مباشرة عملية بناء الاشتراكية، وازدهار البلاد والشعب، تحت راية الماركسية-اللينينية، وفي نفس الوقت وبموازاة ذلك، من تطوير حزب شيوعي يقود الأمة كلها ويلتزم بوحدة عميقة ومستمرة وعلاقات داخلية رفاقية. ولا يجب هنا الظن أن "الوحدة" تعني "المونولوثية" (Monolithique)، كما كان ذلك سائداً داخل الحركة الشيوعية العالمية في الثلاثينات، على مستوى الفكر، وفي كثير من الأحيان، وفي الممارسة، ويا للأسف!!

وهكذا، فإن الكل يعلم، والحزب الشيوعي الفيتنامي لا يخفي ذلك، أن الشخصيات القوية التي تكون المكتب السياسي للحزب من **لي دوان وفام فان دونغ إلى تريونغ تشينه وفنكوين جياب ولي دو ك طو** (ونكتفي هنا بالشخصيات الأكثر شهرة)، إن هذه الشخصيات لا يمكن اختزالها في شخص واحد. لقد عرف الحزب الشيوعي الفيتنامي، وبفضل تربية **هوشي منه**، كيف يصهر روح الاحترام المتبادل والديموقراطية الداخلية الصّـر ورين لسير القيادة الجماعية، مفتاح بلورة الخط السديد وتطويره، وذلك بالمقاربات والتصحيحات المتتالية، لكن دائماً في إطار الوحدة والعلاقات الرفاقية لهذه القيادة الجماعية، ولمجموع الحزب، المرتكز على قاعدة المركزية الديموقراطية، والمتجذر في الطبقة العاملة ومجموع الجماهير الشعبية.

لقد خيمت في نهاية السبعينات، ظلال على الثورة الفيتنامية المجيدة، الشيء الذي استغلته الدعاية الامبريالية بشكل واسع، ويتعلق الأمر هنا بالطرد الجماعي لهوا، أي الفيتناميين ذوي الأصل الصيني. حقا لقد كان ذلك يمس أقلية قومية ظلت، بالخصوص في الجنوب في المراكز التجارية المشهورة ب **شولون**، قرب مدينة هوشي منه (سايجون سابقا)، منغلقة على ذاتها وخاضعة - بفضل بنيات عشائرية- للبرجوازية التجارية الكبيرة الصينية الأصل التي تنتشر شبكاتهما في مجموع جنوب شرق آسيا. وبالتأكيد أيضا، أن العدوان الصيني ضد الحدود الشمالية لفيتنام، كان من شأنه أن يجعل القادة الفيتناميين يتخوفون من استغلال الصين لهذه الأقلية القومية لمصلحتها. لكن لا مفر هنا من الإقرار - وذلك مسألة تنطبق أكثر على السياسة الخارجية للصين الشعبية - أن الثورة الفيتنامية لم تستطع، في هذا الموضوع، تجاوز النظرة الوطنية البرجوازية الفيتنامية التي ورثتها عن البرجوازية طبعا، والتي كان مطروحا انتقاد أسسها بشكل أعمق، بهدف دمج ضرورة تحرير الجماهير المضطهدة من الأقلية القومية ذات الأصل الصيني عبر صراعها الطبقي، دمج ذلك في برنامجها وممارستها العملية.

ومع ذلك، فإن هذه الظلال، مهما كانت أهميتها، لا تستطيع أن تحجب الملحمة العظيمة للثورة الفيتنامية، والموقع الذي ما زالت تمثله بالنسبة للشعوب المضطهدة في العالم الثالث. لكن يجب أن نتعلم من ذلك الاحتراس أكثر ما أمكن من مخلفات الفكر الوطني البرجوازي، وأن نعمل على دمج الإشكالية الإثنوية، بالصراع الطبقي التحرري، وذلك بشكل فعلي، وفي وقت مبكر.

أما الثورة الكوبية، فقد استطاعت عبر طرق جديدة، بناء حزب شيوعي متجذر بشكل عميق في الطبقة العاملة، ومجموع الشعب الكوبي، يقوده سيره نحو الاشتراكية. ويكتسب المثال مغزى خاصا، لأن الحزب بني في السنوات الأولى التي تلت الثورة الكوبية في 1959، عبر اندماج ثلاث منظمات ثورية مختلفة: حركة 26 يوليو التي أسسها فيديل كاسترو، وكانت رائدة في الكفاح التحرري المسلح للشعب الكوبي، الحزب الاشتراكي الشعبي - أو الحزب الشيوعي من النمط الكلاسيكي - الذي تشكل منذ 1925، وكان متجذرا بشكل قوي في الطبقة العاملة، والقيادة الثورية ل 13 مارس المكونة من الطلبة الثوريين. وخلال عملية

البناء هاته، استطاع القادة الثوريون الكوبيون، وعلى رأسهم فيديل كاسترو، وكذا كل الشعب الكوبي، تجاوز حلقيه ودغمائية الماضي. ويشكل التصحيح، الذي واجه في مارس 1962، التوجه الحلقي الذي حاول المسؤول على الهيئة التنظيمية لهذا الحزب الجديد أنيبال إسكلانتي (Anibal Escalante) أن يطبع به عملية البناء هاته، مثلا بارزا على ذلك. وقد قام فيديل كاسترو، في برنامج متلفز في 26 مارس 1962، وبحضور مجموع القيادة الوطنية بتحليل معمق لهذا الانحراف الحلقي وأضاف:

" إن الثورة جذع كبير له جذور، انطلقت من مختلف النقط لتتحد في جذع، إن للجذور أهميتها، لكن ما ينمو هو جذع شجرة فارعة جدا أتت جذورها، والتحمت في الجذع. إن الجذع، هو كل ما قمنا به جميعا منذ أن توحدنا. وسيأتي يوم، أيها الرفاق، وأطلب منكم أن تفكروا في ذلك بامعان، لأن تلك مسألة أساسية، يصبح فيه ما قمنا به من قبل، كل واحد لحسابه الخاص، أقل أهمية مما فعلناه معا. لنستوعب هذه الفكرة جيدا. بعد عشرة أو عشرين عاما، سنتوفر على تاريخ مشترك، وهو ما سنكون قد أنجزناه، ولن يتكلم أحد منا عما قام به لحسابه إما في الحزب الاشتراكي الشعبي، أو حركة 26 يوليو، أو القيادة الثورية ل 13 مارس. ستصبح كالجذور التي تأتي من الماضي، من بعيد. إن المهم هو أن ما ننجزه الآن، كجذع يوحدنا جميعا"²

انظروا الآن، وبعد مرور 24 سنة على هذا التحليل، إنجازات الثورة الكوبية وسيرها الحثيث نحو الاشتراكية!!

(2) الظلال:

إن السفر عبر ظلال الثورة، من أصعب المسائل بالنسبة للمناضل الثوري. لا يمكن للمرء أن يلتزم بالنضال الثوري، ويضحى في سبيله بكل شيء إلا إذا كان هدف تحطيم نظام الاضطهاد والاستغلال والظلم، نظام الوحل والدم، النظام الرأسمالي وملاحقه المتعفنة الامبريالية - الكمبرادورية في العالم الثالث، يندرج ضمن بناء مجتمع إنساني عادل، متحرر من كل اضطهاد واستغلال، ومتخلص إلى الأبد من الجرائم والجنون لمثل هاته

2. ورد ل "جاك ارنولت" (Jacques Arnault) في كتاب " كوبا والماركسية"، باريس 1963.

الحكومات، مجتمع يخطو نحو الاشتراكية حيث كما كتب ذلك لينين " ستستطيع كل طبخة تسيير الدولة"، وكمرحلة نحو اندثار أية دولة في المجتمع الشيوعي.

لكن، هاهم قادة أحزاب ثورية، تنتسب إلى مثل هذه المثل العليا، يحلون خلافاتهم باللجوء إلى الجريمة وإراقة الدماء!! ها هم، كما وقع في كمبوديا خلال أربع سنوات مروعة (1975-1979)، وأفغانستان خلال ما يقرب من سنة (1979)، يزعمون أنهم يريدون بناء مثل هذا المجتمع بممارسة العنف ضد الشعب، والاغتيال لكل ثوري يحاول الاعتراض على مثل هذا الجنون.

كيف يمكن لأحزاب ثورية أن تفرز مثل هذه الوحوش؟ كيف يمكن أن تبرز تلك الذئاب في صفوف الثوريين، كما قال ذلك فيديل كاسترو في خطابه بعد أحداث كرينادا؟ وكيف يمكن، وهذا هو الأدهى أن يتحول ثوريون إلى ذئاب؟

لفهم ذلك أحسن، علينا أن نتفحص الثورة الأفغانية (1978 - 1979) وصعود بول بوط وجماعته إلى قيادة الحزب الشيوعي الكمبودي. لكن أريد منذ الآن، التأكيد على ما يلي: إن أي ثوري أي حزب ثوري ليس في مأمن من خطر بروز مثل هذا التعصب الأعمى والدموي، وخاصة في بلدان العالم الثالث (أي اغلبية دول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية) المتميزة بضعف التقاليد والثقافة العمالية داخل الحركة الثورية التي يطغى عليها، بالعكس، الحقد المتراكم عند الشعب خلال قرون، بل آلاف السنين من الاضطهاد، حقد مبرر تماما، لكنه يؤدي إلى التعصب، إذا ما أطلق له العنان.

ليس هدفنا من طرح ما سبق، هو تحريف الثوريين عن الثورة (إن التخلي عنها، يعني تأييد الجرائم التي لا تحصى والملازمة لبنية الرأسمالية).

إن انحراف الثورة ليست مسألة لا مفر منها، بل يمكن الاحتراس منها. كما أنه من الضروري الاحتراس من ذلك خلال سيرورة بناء الحزب الثوري نفسها، لذلك، يتوجب دراسة الحالات الأكثر مرضية، يتوجب مجابتهها واستخلاص الدروس بالنسبة لتجربة كل واحدة منها، وبالنسبة لكل منظمة ثورية.

أ) دروس تجربة أفغانستان في 1978-1979:³

إن مشكلة أفغانستان، ليست في المقام الأول، وكما تحاول تقديم ذلك الدعاية الامبريالية، ودعاية الرجعية العربية، مشكلة التدخل العسكري السوفياتي في هذا البلد. ورغم الجوانب السلبية لهذا التدخل، فإنه ليس سوى نتيجة الدوامة التي انساق إليها الاتحاد السوفياتي في السبعينات - سبب الضعف السياسي للقيادة البريجنيفية- هذه الدوامة التي يتحمل الثوريون الأفغان مسؤوليتها الأولى. لأن هؤلاء، أو على الأقل، قادتهم، فتحوا في 78-79 الطريق، مفاهيمهم الخاطئة للثورة، وتمزقاتهم الانتحارية، أمام مؤامرات الامبريالية والإقطاع الأفغاني، تلك المؤامرات التي حتمت التدخل السوفياتي. لكن ما هي يا ترى هذه الثورة الأفغانية؟

لقد شكل مجموعة من المثقفين وأشهرهم - والأكبر سنا من ضمن القيادة، نور محمد طراقي - شكلوا الحزب الديموقراطي للشعب الأفغاني في كابول في يناير 1965، في بلاد تخضع بشكل شبه تام لهياكل إقطاعية تحافظ على 90% من سكانها (17 مليون) في وضعية قروسطية. وخلال الثلاثة عشر سنة من نشاطه، وإلى حدود الثورة، من القمة في 27 أبريل 1978، عرف هذا الحزب العديد من الخلافات الداخلية، أدت، وتحت غطاء وحدة شبه شكلية، إلى انقسامه إلى قطبين عرفا باسم جريدتهما، خلق (الشعب) وبارشام (الراية). وكانت قاعدته الاجتماعية المشكلة من الطلبة والمثقفين، قد توسعت بشكل هام

3. إن المعلومات التي تتوفر عليها حول الثورة الأفغانية في 1978، تركز أساسا على الدراسة المعمقة ل فريد هاليداي (Fred Halliday)، تحت عنوان "الثورة في أفغانستان"-نونبر-دجنبر 1978، لندن، مجلة اليسار الجديد (New Left Review)، ص 3 حتى 44، العدد 112. ظروف التدخل السوفياتي في هذا البلد في دجنبر 1979 والمعطيات الدقيقة المتعلقة به، تم تحليلها في كتاب لنفس الكاتب (Soviet policy in the Arc of)، انظر أيضا حول الظرف الدولي في آسيا، عرض طارق علي في ندوة Tashkent في أبريل 1985 المعنون "Strategic Aspect of Asia in the global System" المنشور في New Left Review، عدد 152، يوليو-غشت 85، ص 31-41. حول منجزات الثورة الأفغانية منذ 1979، انظر تقرير كمال رشيد في "نضال الشعب"، عدد 433، بتاريخ 12-5-1986، ومقال الدكتور عبد الحسين شعبان في "الهدف" عدد 816، بتاريخ 5-5-1986.

حول الموقف الحالي للاتحاد السوفياتي، انظر تقرير ميخائيل غورباتشوف في المؤتمر 27 (النص الفرنسي المنشور في مجلة "الاشتراكية: نظرية وممارسة"، موسكو، عدد 4 أبريل 1986. الفقرة المتعلقة بأفغانستان، توجد في صفحات 90-91 من هذه الطبعة).

وسط ضباط الجيش، وخاصة سلاح الجو، وبشكل أقل، وسط الطبقة العاملة الأفغانية الضعيفة جدا (150000 عامل في المجموع، نصفهم في البناء، في منتصف السبعينات، من أصل 17 مليون من السكان!). لكن هذا الحزب، لم يكن قد أقام بأي نشاط تنظيمي عميق في البوادي حيث ظل نشاطه مركزا بشكل أساسي على كابول العاصمة. إن ثورة 27 أبريل، كانت في الحقيقة انقلابا عسكريا مدعما بمظاهرات جماهيرية في كابول، كرد فعل على محاولة الأمير داوود، رئيس الحكومة آنذاك- المدفوع من طرف الشاه وشرطته المشهورة **السافاك**- محاولته تدمير الحزب الديمقراطي للشعب الأفغاني بالقوة، رغم أن هذا الأخير، كان قد ساهم في صعوده إلى السلطة، وفي حكومته. إن البرنامج، الذي كان الحزب الديمقراطي للشعب الأفغاني، الذي أصبح يتحكم في جهاز الدولة، يهدف إلى تحقيق برنامج ثوري فعلا للتغيير الديمقراطي للمجتمع الأفغاني على طريق الاشتراكية، ولانتزاع الملكية من الطبقات السائدة والإقطاع أساسا، لكنها كانت **"ثورة من فوق"**. لذلك، كان من السهل على الإقطاعيين أن يثيروا الجماهير الفلاحية التي كانوا يهيمنون عليها حتى على المستوى الإيديولوجي، ضد هذا الحكم الجديد، وظن هذا الأخير، الذي كان يطبق بشكل كاريكاتوري، سياسة الاتحاد السوفياتي في 1929-1932 التي فرضت بالقوة تحويل الأراضي إلى ملك جماعي، ظن أنه، يمكن مجابهة هذه المعارضة بقوة جهاز الدولة وحدها. لكن خلافا للدولة، والحزب الشيوعي السوفياتيين، اللذين كانا يرتكزان، للقيام بهذه المهمة، على بروليتاريا كثيرة العدد نسبيا وذو مستوى عال من الوعي والتنظيم، وكذا، وذلك خاصة في وسط الفلاحين الفقراء، على مكتسبات الثورة الديمقراطية الفلاحية العميقة والحقيقية لسنوات 1917 و 1918، وذلك تحت قيادة سلطة السوفياتيات والحزب البلشفي، فإن الحكم الثوري الأفغاني، كان عليه أن يبدأ عمله في البوادي الأفغانية من الصفر دون أن يتوفر على تنظيم سياسي متجذر في الجماهير الفلاحية، أو على الأقل وسط جزء هام منها، ومع العلم أن الطبقة العاملة ما زالت جنينية!⁴ إنها مهمة مستحيلة

4. ومن هنا يجب الاحتراس من الضرر الذي تلحقه التصورات المبسطة لثورة أكتوبر، وإذا كان المرسوم المتعلق بالأرض، وهو أول مرسوم قانون اتخذته سلطة السوفياتيات في أكتوبر 1917، مثل ذلك الأثر، فلأن الفلاحين الروس كانوا آنذاك في حالة انتفاضة عامة، وذلك بالخصوص تحت تأثير البرنامج والعمل الثوري الذي كان يقوم به الحزب البلشفي في مجموع البلاد منذ ستة أشهر، وكذا، بفضل الانحلال العام لسلطة الدولة القيصرية والتمرد العام وسط الجنود (وليس الضباط!!) ضد استمرار الحرب، وذلك كثمرة للعمل الشجاع و"ضد التيار" للبلاشفة

طبعاً. وأمام هذا المأزق، فإن القادة المتعصبين أكثر، أولئك الذين قاموا بالعمل السياسي وسط الضباط، وقرروا الانقلاب المضاد في 27 أبريل 1978، انهمكوا أكثر في الاستعمال الأعمى للقوة، وذلك حتى ضد رفاقهم أنفسهم. لقد تم نفي قادة جناح (برشام)، وعلى رأسهم بابراك كارمل من قبل، أي في الشهور الأولى من الحكم الثوري، لكن تلك كانت مرحلة سلمية استجابت لهدف تصفية حسابات الماضي. وتلك مسألة لا علاقة لها بالشيوعية. لكن وبعد ستة أشهر، أرغم قادة آخرون على القيام بـ "اعترافات رسمية من نوع محاكمات موسكو لسنوات 1936-1938".

وكنتيجة منطقية لذلك، تم اغتيال محمد طراقي من طرف حفيظ الله أمين، وافتتحت بذلك فترة من القمع المعمم الدموي والانتحاري، أدت إلى أحداث دجنبر 1979 والنتائج المعروفة على المستوى الدولي. من الممكن، انطلاقاً من هذه المعطيات، وإذا كان المرء يتوفر على تجربة ما – تجربة مرة في بعض الأحيان- للبناء الثوري، فهم كيف برز "الذئب" حفيظ الله أمين. فكيف يمكن لهذا الأخير الذي تدرّب على أساليب التآمر وتقنية الانقلاب، والذي لم يكن يتوفر سوى على تجربة محدودة جداً للعمل السياسي وسط الجماهير الكادحة، كيف يمكنه أن يؤمن بصّرة النقاش الديموقراطي داخل الحزب الثوري، وفي علاقة هذا الأخير مع الجماهير، من أجل بلورة خط سياسي سديد عبر قنوات المركزية الديموقراطية؟ لكن حفيظ الله أمين، لم يكن هو الآخر سوى ثمرة المفاهيم الخاطئة، المتناقضة كلياً مع جوهر الماركسية، هذه المفاهيم التي جعلت مثقفين برجوازيين صغار لا يرون في الماركسية-اللينينية سوى تقنية للتنظيم وللسلطة، ستمكنهم، كمثقفين، أن يأتوا للجماهير بالحقيقة الجاهزة. وحين يكون المرء يؤمن بمثل هذه الحقيقة

منذ غشت 1914. وكان ذلك أيضاً استمرار العشرات السنين من العمل السياسي والثوري وسط الفلاحين من طرف الشعبويين – وقد انضم الجناح المتقدم منهم، يسار الاشتراكيين الثوريين، إلى الثورة البلشفية في أكتوبر- واستمرار الثلاث أرباع قرن من الانتفاضات الفلاحية! لذلك لم يكن ممكناً أن يؤدي إعلان محمد طراقي على أمواج راديو كابول في 9 ماي 1978 عن برنامج الإصلاح الزراعي للحكم الجديد، وبشكل سحري، إلى نفس الأثر، وسط الجماهير الفلاحية التي كانت تفصلها قرون عما كان يحدث آنذاك في كابول.

وإذا كان من الممكن تعويض قرون من التخلف الإيديولوجي والاجتماعي بسنوات قليلة نسبياً في مراحل التغييرات الكبيرة والسريعة وسط الجماهير نفسها، فإن ثورة من فوق لا يمكنها أن تقوم مقام ذلك، ولعل من سخرية التاريخ المرة أن تؤدي وحشية عصابات الثورة المضادة منذ سبع سنين إلى صحوة الفلاحين الأفغان، خاصة، وأن الحكم الثوري الذي أقيم منذ دجنبر 1979 تجنب بعناية جنون سلفه.

الجاهزة، المنبثقة من دماغه، تصبح الباب مفتوحة أمام التعصب والحلقة واحتقار رفيق الكفاح الذي يحاول البحث عن الحقيقة الثورية بصرامة أكبر وبتواضع واهتمام بالواقع الملموس⁵. ومن تم، إلى أن يلجأ المرء إلى تصفية رفيق الكفاح ذلك، باستعمال القوة عندما تتوفر السلطة، أو حتى السلاح من قبل، وذلك باقتناع تام بأن يعمل "من أجل عزة الثورة ومجدها"، لا توجد سوى خطوة يسهل جدا قطعها، ويجب الإضافة هنا، أنه، إذا كانت مسؤولية الأخطاء الإجرامية للقادة الأفغان، في 1979، ترجع إلى العوامل الداخلية لهذه الثورة، فلا يمكن مع ذلك تجاهل أن مفاهيم الحزب الديمقراطي للشعب الأفغاني حول "الثورة من فوق" تجد لها مستندا في المفاهيم المبلورة في الاتحاد السوفياتي خلال الستينات والسبعينات حول مسار الثورة في العالم الثالث⁶، وذلك تحت تأثير الاتجاهات التقنوقراطية التي انتشرت خلال هذه المرحلة في قيادة الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي، هذه الاتجاهات التي انتقدتها المؤتمر 27 لهذا الحزب بشكل معمق على المستوى الداخلي⁷ (انظر التقرير المشار إليه لميخائيل غورباتشوف).

ب-دروس تجربة كمبوديا:

5. إن انشغال الثوري الماركسي -اللينيني بالواقع الملموس، لا يعني الخضوع لواقع الاضطهاد اليومي للجماهير، بل يعني القدرة على تحليل الطاقات الكامنة والمنغرس في قلوب الجماهير، والتي سيتمكن إطلاقها بشكل منظم من إحداث التغييرات الثورية. لكن هذه الطاقات الكامنة، وفي كل مرحلة من مراحل السيرورة الثورية لها حدود موضوعية تتناسب ومستوى الوعي الممكن للجماهير. إن هذا التصور، هو أيضا أساس المفهوم اللينيني لـ "الثورة المستمرة عبر مراحل". وعند الوصول إلى مرحلة ما، تفتح الطريق أمام مستوى أعلى من الوعي الممكن للجماهير التي تخوض غمار التغيير الثوري. إن الرغبة في القفز على هاته العوامل يعد مغامرة يسارية، أما عدم فهم هذه السيرورة، وعدم فهم إمكانية تغيير الواقع اليومي بشكل ثوري، وكذا، دينامية تسلسل مراحل الثورة المتتالية، فإن ذلك من قبيل الإصلاحية اليمينية.

6. وبشكل رئيسي نظرية "الطريق اللارأسمالي" في الستينات، والتي تطورت في السبعينات حول مفهوم الدور الحاسم للبيروقراطية المدنية والعسكرية وفئات الانتلجانسيا، كقوة تتحكم في جهاز الدولة. دورها في تغيير الهياكل الاستعمارية أو / و"القديمة" وفي "عصرنة" البلاد والمجتمع، وذلك حتى بالنسبة للدول ذات "التوجه الاشتراكي"، مما يمكن من تصنيف دول مثل البنين ومدغشقر وبيرومانيا بجانب اليمن الجنوبي، وبيرو نظريا الدعم اللامشروط المتقدم للنظام الإثيوبي (إن صيغة لهذه النظرية، قد قدمها في بداية 1984 الدكتور ن.سيمونيا، رئيس شعبة في معهد الدراسات الشرقية بأكاديمية العلوم بالاتحاد السوفياتي، في مجلة "العلوم الاجتماعية" العدد 1، 1984، تحت عنوان "توطيد الدولة والتميز السياسي في دول الشرق").

7. هل سيذهب التفكير الجديد حول السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي الذي انطلق في هذا المؤتمر نفسه إلى حد التراجع على مفهوم الثورة من فوق "في العالم الثالث؟

إن مسألة كمبوديا تحت نظام **بول بوط** أخطر من مأساة أفغانستان في 1979، أخطر، لأنها دامت أكثر من أربع سنوات قتل خلالها مآت الآلاف من الأشخاص، وذلك من أجل إنجاز الحلم الأخرق المتمثل في التحقيق الفوري، وبأي ثمن كان، المجتمع "الشيوعي"، يمثل في الحقيقة يوطوبيا فوضوية في أردأ ما للكلمة من معنى، أخطر أيضا، لأن الحزب الذي وضع هذا الجنون الدموي موضع التطبيق، كان، قد شكل خلال 15 سنة، من حرب التحرير الشعبية التي قاده إلى السلطة في 1975، قاعدة فعلية في البوادي والفلاحين الكامبوديين. كيف وقع ذلك؟ إن التحليل المعمق الذي أعطاه باحث تقديمي من جامعة أستراليا عاش سنوات عديدة في كمبوديا يساعد على فهم ذلك⁸.

إن الحزب الشيوعي الكمبودي أسسه في 1951 المناضلون الشيوعيون الذين كانوا قد تكونوا في الحزب الشيوعي للهند الصينية، بجانب رفاقهم الفيتناميين، وقد التحق بهذا الحزب ما بين 1953-1959، وبعد رجوعهم من الدراسة في فرنسا، عدد من الشباب المثقفين الوطنيين الجذريين الذين شكلوا فيما بعد ما أصبح يعرف بمجموعة بول بوت، وقد استطاعت هذه المجموعة أن تحتل بسرعة مواقع هامة في هذا الحزب الجديد، لتصل إلى القيادة في المؤتمر الثالث للحزب في فبراير 1963، حيث أصبح بول بوت أمينه العام. ومنذ 1963، انهمكت الأطر الشيوعية الكمبودية تحت قيادة **بول بوط** ومجموعته في تنظيم الكفاح المسلح في غابات كمبوديا. وقد كان بول بوت قد تحالف خلال سنوات صعوده إلى قيادة الحزب الشيوعي الكمبودي، وأيضا من أجل هذا الهدف، مع قادة مجموعات فلاحية مسلحة كانت تمثل استمرارا للعصيان الفلاحية لسنوات 1946-1954 الموجهة ضد الاحتلال الفرنسي والملكية، "إيساراك" (Issarak)، هذه العصيان التي كانت تتوفر على كل السمات المعروفة للعصيان الفلاحية المدمرة (جاكري). وتطبعها شوفينية عنيفة ضد الفيتناميين، وهو إرث الماضي الماقبل استعماري⁹، غذاه وفاقمه الاستعمار الفرنسي. وعند تشكيل تلك التحالفات التي أصبحت اندماجا من بعد، عوض القيام بإعادة تربية هاته المجموعات على الصعيد الإيديولوجي والثقافي، كما فعل ذلك ماو

cambodia1975 -1979 . 8

m.Vickery george Allen and Unwin and south End Press-Angleterre/Australie-1984

9 . لقد وقعت في كثير من الأحيان في تاريخ الهند الصينية ما قبل الاستعمار، صراعات بين المملكتين الفيتنامية والكمبودية.

تسي تونغ والحزب الشيوعي الصيني عند تكوين جيش التحرير الشعبي، وفي بدايات حرب التحرير الشعبية في الصين في 1927-1928، تبى بول بوط وأصدقائه إيديولوجية وأهداف وأساليب قادة هذه المجموعات الفلاحية المسلحة، وقد وقع ذلك في ظل ظروف العنف والتدمير الذي كانت تعيشه البادية الكمبودية بدون انقطاع منذ سنوات طويلة، بل عشرات السنين.

وكما كتب ذلك فيكوري: "بالنسبة لـ 80 إلى 90% من الشعب الكمبودي الذي يمثلون سكان البوادي، أصبح التعسف والقتل الفجائي والاضطهاد السياسي واستغلال الدين ورد الفعل ضده بشكله العنيف أو غيره، أصبحت مسائل جاري بها العمل، وذلك قبل الحرب والثورة في السبعينات. إن البلبوتية كانت موجودة هناك في شكلها الجنيني" (المصدر السابق، ص 17).

وقد بدأ بول بوط ومجموعته في قيادة الحزب الشيوعي الكمبودي، في تلك السنوات، وكلما أتحت لهم الفرصة لذلك، بدأوا في التصفية الجسدية لأطر الحزب الشيوعي الكمبودي الذين ظلوا متشبتهين بالخط الأصلي لهذا الحزب، وأصبحت هذه التصفيات ممنهجة بعد الاستيلاء على السلطة من طرف بول بوط وجماعته في سنوات 1975-1978، هذه، بشكل ملخص جدا، هي الأصول الاجتماعية والتاريخية "للبلبوتية"، تبين أن نظام بولبوت 75-78 لم تكن له أي علاقة بالمفهوم الماركسي للثورة، لقد كان في الحقيقة عصيانا فلاحيا مدمرا (جاكري) تقوده مجموعة من المثقفين البرجوازيين الصغار، ومن قادة الحزب الذين أفقدهم كبريائهم وحبهم للسلطة صوابهم، وحاولوا تجسيد هذه السلطة في شكل يوتوبيا فوضوية متعصبة وعمياء¹⁰. وإذا كنا هنا، نجد بعض الشبه مع

10 . يمكن للمرء أن يتساءل كيف يمكن أن تتلاءم يوتوبيا فوضوية مع مثل هاته الديكتاتورية الممارسة عبر جهاز الدولة، لكن ذلك هو التناقض الملازم للفوضوية السياسية (خلافا للفوضوية النقابية التي تؤدي بالعكس إلى الإصلاحية). فهي، أي الفوضوية السياسية، بحاجة إلى تنظيم من أجل تدمير الدولة. ولكن حين تحقق ذلك الهدف بفضل ثورة فلاحية (وعموما لا يحدث إلا في حالات استثنائية، عندما تكون الدولة نفسها تتفكك تحت ضغط حركات أخرى، وخلال مراحل، وفي أماكن حيث لا تكون هذه الحركات قوية بشكل كافي لفرض بديل ثوري حقيقي: في كطالونيا في سنة 1937، والتمردات التي قادها ماخنو في أوكرانيا سنة 1919) تنزع تلك الفوضوية، نحو التحول إلى دولة تدمر نفسها بنفسها، دولة بدون قوانين ولا ضوابط. وتؤكد ذلك التجارب الفوضوية السريعة الزوال والنادرة (انظر حول التقارب بين البلبوتية وبعض هذه التجارب، وكذا مع الشعبوية الفلاحية، كتاب فيكوري المشار إليه أعلاه).

نهج حفيظ الله أمين - أي منهج المثقف المقتنع أنه يمتلك الحقيقة الثورية والمنتشي بغطرسة السلطة - وقبل ذلك بالوصول إلى قيادة الثورة- وبالتلief على تغيير العالم حسب رغباته، فإننا نجد هنا مثلا مختلفا لتجسيد ذلك الكبرياء الذي يؤدي طبعا إلى نفس التعصب الدموي، لكن هذه المرة مضاعف عشر مرات بسبب تعبئة الجماهير المضطهدة غير البروليتارية تحت راية نظرة للتاريخ طوباوية متعصبة وشوفينية. لقد ظنت جماعة بول بوط أنها "ستحرر" الجماهير الفلاحية الكمبودية بإثارة كل الحقد المدمر المتراكم داخلها بسبب قرون من القهر، لكن دون القيام بمجهود لتربية الجماهير تربية اشتراكية وأممية بروليتارية، وهي الشكل الأعلى للأنسية ولاحترام حياة وكرامة الإنسان - وذلك حتى بالنسبة للعدو- إن ذلك يفرض في بعض الحالات، وكما هو واجب الثوريين الشيوعيين، السير ضد تيار التعصب الذي ينميه وسط الجماهير، ذلك الحقد المبرر، لكن الذي يجب تحويله إلى طاقة ثورية واعية. لقد ظنت تلك الجماعة أنها "ستحرر" الجماهير الفلاحية بفضل يوطوبيا متخلفة تتمثل في "شيوعية" بدائية تركز على لفظ، بل تدمير إسهام الحضارة المدنية كلها، عوض تربية الجماهير على مشر وع للمجتمع يربط ازدهارها باستيطان البوادي لإسهامات العلم والتقنية الصناعية، وذلك في إطار توازن صحيح بين البادية والمدينة، عبر تحالف العمال والفلاحين الذي سيؤدي إلى تداخلهم التدريجي والمنسجم، في إطار السير نحو الاشتراكية، وفي علاقة صادقة وأخوة مع كل شعوب العالم، وعلى رأسهم شعوب المجموعة الاشتراكية.

إن "خط الجماهير" لماوتسي تونغ الذي كان هؤلاء الماركسيين المزعومين يتشدقون به، لم يكن أبدا خطأ ذيليا للجماهير، لكنه كان خطأ يهدف رفع وعيها تدريجيا، وذلك تحت قيادة البروليتاريا وحزبها الماركسي-اللينيني. وأخذا بعين الاعتبار المستوى الذي يمكن الوصول إليه في كل مرحلة، لكن دون إخفاء الأهداف الاستراتيجية أبدا بالنضال دائما ضد الاتجاهات والمناهج السلبية الضيقة الماضية، وخاصة ضد كل أشكال التعصب الذي غرسته قرون من الاضطهاد في نفوس الجماهير

(3) إيجابيات وسلبيات التجربة الصينية

إذا كانت كل مسألة من المسائل التي تطرقنا لها هنا تستحق دراسة طويلة، بل مجلدات، فإن الثورة الصينية، وتجربة بناء الاشتراكية في الصين، منذ ما يقرب من 40 عاما، تستحقان لوحدهما عدة مجلدات. وإضافة لذلك من الصعب - يصعب علي، على كل حال في الوضع الحالي للمعطيات التي أتوفر عليها - اليوم تسطير حصيلة دقيقة لهذه التجربة، وتقييم دينامييتها التي ما زالت جد مفتوحة، لكن أريد إثارة الانتباه للنقط التالية:

أ- إن حركتنا الماركسية اللينينية، وبالخصوص منظمتنا "إلى الأمام"، قد تأثرت بالثورة الثقافية الصينية، وإذا لم نكن أبدا ما يسميه الفرنسيون بـ "الماويون"، بمعنى التبعية العمياء لكل ما كان يفعل في الصين وللمواقف النظرية والسياسية للحزب الشيوعي الصيني، فإننا لم نقم مع ذلك بتقييم نقدي... بالمعنى الماركسي للكلمة، أي بتبصر وموضوعية لهذه الثورة، تقييم يحدد إسهاماتها العظيمة لمفهوم وممارسة بناء الاشتراكية، خاصة في دول العالم الثالث، وكذا أخطائها.

ب- وكان المقابل لهذه النظرة اللانقدية للثورة الثقافية الصينية، هو، أن ظهرت لنا إعادة النظر فيها من طرف القيادة الجديدة للحزب الشيوعي الصيني بعد وفاة ماوتسي تونغ كخيانة تحريفية، وفي هذا الإطار لا يمكن التقليل من الأثر الذي كان لمؤلفات **بتلهاهيم** على جيل كامل من مناضلي حركتنا، وخاصة كتابه الأخير حول الصين (**تساؤلات حول الصين بعد وفاة ماوتسي تونغ**) والمجلدين الأول والثاني من **"الصراع الطبقي في الاتحاد السوفياتي"**، (أما المجلد الثالث المكون من جزئين، فإنه يناهض الشيوعية بفضاضة كبيرة تجعله عديم التأثير على المناضل الجدي). ويظهر أنه حان الوقت للتطرق لهذه المسائل بدم بارد وموضوعية (وأقوم هنا بنقد ذاتي).

هل يصح مثلا أن نقول، كما يطرح ذلك بتلهاهيم، أن كل مكتسبات الثورة الصينية منذ 1921، وكل المجهود العظيم من أجل بناء الاشتراكية في الصين من 1949 إلى 1976 الذي قام به الحزب الشيوعي الصيني والجماهير الغفيرة من الشعب الصيني قد شطبها انقلاب داخلي في القيادة الصينية في أكتوبر 1976؟ ما هو مصير التجربة التي تخوضها الصين منذ عشر سنين؟ هل تستطيع اتجاهاتها السلبية أن تنتصر على كل المكتسبات المتراكمة في قلب البروليتاريا والشعب الصينيين وملايين أطر الحزب الشيوعي الصيني؟ كيف يمكن

التميز في هذه التجربة بين الاتجاهات السلبية والمجهودات السديدة للتكيف أحسن مع واقع المجتمع الصيني بهدف تطويره نحو الاشتراكية انطلاقاً من هذا الواقع الملموس نفسه؟ إن كل هذا يتطلب تفكيراً جدياً ودراسة موضوعية وعلمية وليس اتخاذ المواقف المسبقة¹¹

طبعاً على صعيد السياسة الخارجية لا يمكن إلا أن ننبد - على كل حال هذه وجهة نظري- نظريات مثل " نظرية العوالم الثلاث " (ويجب التذكير هنا أنها بدأت تتبلور منذ بداية السبعينات) التي بدأ الحزب الشيوعي الصيني يتراجع عنها لحسن الحظ، رغم أن ذلك يتم ببطء وتدرجياً، تدفعه لذلك عوامله الداخلية نفسها واتضح السياسة السوفياتية والواقع الفج للإمبريالية الذي يكشفه أكثر فأكثر ريغان ومن معه.

علينا إذن، أن نحافظ - كما فعلنا ذلك دائماً، مثلاً في أبريل 1971 حول موضوع بنغلاديش-على استقلالية الرأي والقرار الضرورين في هذه الميادين وأن نحدد ولن نكف عن التأكيد على ذلك، بكل استقلالية إزاء أي كان، حزبا وبالأحرى حكومة، مواقفنا الخاصة على المستوى الداخلي والخارجي. وإذا كان لنا شرف صيانة راية الماركسية-اللينينية في المغرب، فبسبب ذلك أيضاً.

فبعد هذا، ودون انتظار القيام بتحليل أوسع، أريد إثارة الانتباه إلى إحدى الأطروحات التي كانت في الواجهة خلال فترة طويلة من الثورة الثقافية الصينية، والتي تشكل الأساس "النظري" للتعصب الحلقي الذي تهدف كل هاته الدراسة إدانته. إنها الأطروحة الشهيرة "الواحد ينقسم إلى اثنين". سأقدم في مقال منفصل نقداً نظرياً لهذه الأطروحة، نقد أتمنى أن يبين، أنها، وخلافاً، لما كان يزعمه المدافعون عنها، لا علاقة لها، لا بتعاليق لينين حول الجدلية التي تزعم الانتساب إليها، ولا بالأسس النظرية للجدلية المادية التي لا تمثل هذه الأطروحة سوى كاريكاتورا رديئاً لها. لنذكر، على العكس، بالفكرة المركزية التي طورها ماوتسي تونغ في نصوص 1958، حيث كان يؤكد بقوة على هذه المشاكل في إطار حملة ما يسمى بـ "مائة زهرة": إن الصراع السياسي (وأفضل هنا كلمة النقاش السياسي) وسط

11. لنذكر كمثال لمثل هذا المجهود الكراس المعنون " من ماو إلى دينغ "

From Mao to DENG –Bulletin of concerned asian scholars-zed press.London.1983-

الحزب الثوري من أجل بلورة أو تطوير الخط السياسي يجب ان يكون هدفه تقوية الوحدة السياسية والإيديولوجية ومن تم التنظيمية للحزب، ويجب خوض الصراع (النقاش) من أجل الوحدة، وليس الانقسام. لنذكر أيضا بالرسالة التي أرسلها ماو في فاتح غشت 1966، إلى تلاميذ من بكين كانوا من ضمن المبدعين لـ " **داتزي باو** " المشهورة خلال الثورة الصينية، بعد ان أكد لهم دعم رفاقه الحار لروحهم الثورية، أضاف ماو: "بالإضافة لذلك، ومع أننا نقدم لكم دعمنا، فإننا نطلب منكم توجيه عنايتكم إلى مشكل الوحدة مع جميع أولئك الذين يمكن الاتحاد معهم، فيما يخص أولئك الذين ارتكبوا اخطاء كبيرة، يجب بعد توضيحها لهم، إعطاؤهم فرصة للعمل ولتصحيح أخطائهم والانطلاق من جديد في الحياة.

لقد قال ماركس أن البروليتاريا لا يجب أن تتحرر وحدها، بل يجب أن تحرر الإنسانية جمعاء. وإذا كانت عاجزة عن تحرير الإنسانية جمعاء، فإنها لن تستطيع أيضا تحرير نفسها بشكل نهائي، أرجوكم، أيها الرفاق أن تعطوا عناية فائقة لهذه الحقيقة. (مجلة أنفاس، الطبعة الفرنسية، رقم 20-21، ص 34، الرباط، 1971).

للأسف، لم توجه الثورة الثقافية الصينية أية عناية لهذه الحقيقة. لكن هل لا يجب البحث عن أسباب ذلك، إضافة إلى الميدان الأساسي للوقائع الاجتماعية والثقافية للشعب الصيني في تلك المرحلة من التعبيرات العميقة والسريعة، في كون تفكير ماو في 1966 ، رغم أنه كان مطبوعا بشكل عميق بالإنسية التي تتميز بها كل أعماله، كان هذا التفكير نسميه انزلاق لا جدلي نحو المانوية (Manichéisme) ، فهذه الرسالة إلى تلاميذ بكين ، واكثر منها التوجه الملموس الذي أعطي للثورة الثقافية، كانا يرتكزان على تصور أن "المتمردين الثوريين يمتلكون الحقيقة كلها "، حقيقة البروليتاريا، بينما مواقف أولئك الذين يجابهونهم فهي خاطئة، تماما، بل خطيرة، أنهم "البرجوازية" ، بل حتى كما قالت ذلك **تشيغ تشينه** "العصابة السوداء" (وهل لم يكن ماوتسي تونغ -الذي كان عجوزا آنذاك، وكان يخشى فوق كل شيء، تكرار "الخروتشوفية" في الصين بعد وفاته - يعتقد هو كذلك، بعد ستالين، وإن كان بشكل مختلف تماما، أن المقاومة السلبية التي يواجه بها مجتمع ذو

جذور فلاحية عميقة السير بسرعة أكثر من اللازم نحو الاشتراكية، ما هي إلا تعبير عن معارضة بعض أطر الحزب؟).

في 1958، وخلال حملة "المائة زهرة" المشهورة، كان ماو تسي تونغ أكثر جدلية، وهكذا كتب: "إن شيئاً صحيحاً بدون أدنى خطأ هو شيء لا سابق له في التاريخ. إن هذا الطرح ينفي قانون التناقضات، إنها وجهة نظر ميتافيزيقية" (نصوص ماو تسي تونغ المنشورة في "Édition du Cerf"، باريس، تحت عنوان "ماو تسي تونغ يتكلم إلى الشعب"، ص 495-496).

يجب على الرفاق الذين يناقشون من أجل البحث عن الحقيقة الثورية أن يتشبعوا بهذا التواضع، وهذا الحس الجدلي، وهذه الإنسية الماركسية.

طبعاً، يبين التاريخ أن في مثل هذه النقاشات بين المناضلين الثوريين، يكون أحد التيارات بشكل عام أقرب من هذه الحقيقة الثورية، لكن لا يمكن الاقتراب منها أكثر- دون الوصول إليها بشكل تام أبداً، لأن ليس هناك حقيقة إنسانية مطلقة- إلا إذا تم أخذ الرأي المخالف، رغم انتقاده واحترامه دائماً، بعين الاعتبار، لأن ذلك الرأي يعكس جزءاً من الواقع (وأخذه بعين الاعتبار، لا يعني هنا التوفيق، بل التجاوز الجدلي لنواقص الرأي الأقرب للواقع). وهذا هو المعنى الذي يجب إعطاؤه لمبدأ احترام رأي الأقلية المسجل في نظامنا الداخلي في 1974. إن ذلك ضروري على صعيد النقاشات الداخلية، كما على مستوى النقاش الجماهيري الضروري والرفاعي الذي يفرز بشكل ديموقراطي خطة العمل الثوري التي يجب أن يلتزم بها كل الرفاق في العمل، بعد أن تقرر عبر قنوات المركزية الديموقراطية. على هذه الأسس فقط، يمكن بناء قيادة جماعية، وحزب ثوري من النمط اللينيني.

هل من خلاصات؟

هل يمكن استخراج بعض الخلاصات؟ لقد وضعنا في الصفحات السابقة بعض اللبانات الأولى التي يمكن أن تساهم في تفكير المناضلين الثوريين المغاربة، وخصوصاً مناضلي الحركة الماركسية-اللينينية المغربية، في التصور الذي من شأنه أن يقدم في مهمة بناء الحزب الشيوعي للبروليتاريا المغربية، المنظمة والقائدة للتحالف العمالي الفلاحي. هذا

الحزب الذي تقع عليه مسؤولية قيادة شعبنا في طريق الثورة الوطنية الشعبية ونحو الاشتراكية.

لن نحاول هنا تلخيص، وبالتالي إفقار عناصر التفكير المطروحة في هذه الصفحات، على العكس، يتعين على جميع الرفاق إغناءها في خضم العمل النضالي، العمل النضالي وسط الجماهير الكادحة، وفي المقام الأول الطبقة العاملة، وذلك في إطار سيرورة الاندماج مع العناصر الطليعية لهذه الطبقة، هذه السيرورة التي من شأنها وحدها، أن تضمن انصهار الشيوعيين الحقيقيين.

وإذا كان هذا الشرط لوحده، غير كاف لتجنب المخاطر التي حللناها أعلاه، فإنه مع ذلك ضروري، من أجل التقليل من تلك المخاطر، وتوفير إمكانيات تجاوزها. ذلك أن هذه المخاطر، ولأسباب موضوعية، ترتبط بشكل رئيسي بالأصل الطبقي للمثقفين الثوريين الذين يكونون النواة المؤسسة الأولى للمنظمات الماركسية-اللينينية في العالم الثالث، ومن ضمنه بلادنا. إلا أن هذه النواة يجب أن تنفجر، أن تتحول إلى نواة بروليتارية في إطار سيرورة الاندماج مع العناصر الطليعية للبروليتاريا الذين يحملون معهم، وذلك لأسباب موضوعية أيضا، تصورا آخرا بروليتاريا للمعرفة والديموقراطية الجماعية الموجهة نحو العمل.

لنذكر في النهاية، بهذا المقتطف من دراسة كتبت في شتنبر 1970، والذي ما زال راهنا، لحد الآن:

"إن التجربة التاريخية تبين، وحالة إفريقيا تؤكد ذلك، أن المثقفين الثوريين هم الذين يتوصلون إلى الماركسية في البداية، لكنهم يتوصلون إليها وهم محملين بانحرافاتهم البرجوازية الصغيرة، إن اندماج هذه العناصر والعناصر الطليعية للبروليتاريا في نفس الحزب، ونفس المنظمة، هو الذي يصهر فكريا جماعيا سديدا يجعل من هذا الحزب المثقف الجماعي القادر على التعبير على الوعي العميق للجماهير الشعبية، وأن يصبح هيئة أركانها في النضال.

في سيرورة الاندماج هاته بالذات، يجب أن ينتحر هؤلاء المثقفون كطبقة، يجب أن يعرفوا ويفهموا أو يجسدوا في الواقع، كون أن العناصر البروليتارية يجب أن تصبح أغلبية في

مواقع القيادة، وكون أن الفكر الجماعي والمثقف الجماعي الذين تم صهرهما، هما في جوهرهما بروليتاريين. ويجب التدقيق أن الأمر لا يتعلق هنا بهذا الفرد أو ذاك، بل بقيادة جماعية، بنية جماعية.

إن سيرورة الاندماج هاته، تستوجب انتقاد الإيديولوجيا البرجوازية الصغرى بشكل دائم، هذه الإيديولوجيا التي يحملها هؤلاء المثقفون بالصّرورة، والتي لا يمكن تصحيحها وتصفيتها إلا في إطار الجماعة التي تلحم العناصر البروليتارية، وحيث يجب أن يكون هؤلاء الأخيرين قادرين على تحمل دورهم، وفي نهاية المطاف، على فرض هيمنة الفكر البروليتاري، الفكر الماركسي"¹².

إذا عرفنا استخلاص دروس الصّربات التي كبدنا العدو، ربما سنكون قادرين على إنجاز خطوة حاسمة في هاته الطريق.

ن. و

12. انظر مقال " الثورة في افريقيا وقيادة البروليتاريا"، مجلة أنفاس بالفرنسية، عدد 20/21.